اثر المبادىء المحاسبية في التحليل المالي

زهير خضر ياسين
الكلية التقنية الإدارية

المستخلص :

تعتمد المحاسبة في وظيفة القياس على مجموعة من المبادىء المحاسبية مثل الكلفة التاريخية وتحقق الايراد والافصاح الشامل وفق الايرادات المخططة, ومجموعة من الفروض المحاسبية مثل الوحدة المحاسبية والاستمرارية والدورية ووحدة القياس النقدي , وهذه تمثل حجر الاساس في القياس المحاسبي , وحيث أن وظيفة التحليلي المالي عملية تعقب مخرجات النظام المحاسبي وتعتمد اساساً على القوائم المالية فأن النتائج التي تم الحصول عليها جراء عملية التحليل المالي سوف تتاثر هي الاخرى بالمبادىء والفروض المحاسبية , ولكي تكون نتائج التحليل المالي موضوعية ودقيقة , فأن الامر يتطلب ازالة تأثير المبادىء والفروض المحاسبية في عملية التحليل المالي كي تكون القوائم المالية اكثر دقة وتعبيراً عن قيمة الشركة .

Abstract

The effect of the accounting principles and concepts in the financial analysis.

In measuring accounting depends many accounting principles such as: historical cost, revenues realization, and the full disclosure.. And on many other accounting concepts such as; economic entity an assumption, going concern assumption, periodicity and the monetary unit which is used. All the principles mentioned above are regarded the base in the accounting measuring.

Since the function of the financial analysis is a process comes after the results of the accounting system and it mainly depends of the financial statement, the results of that analysis will be affected by the principles and the concepts of accounting.

If we want to make the results of the financial analysis objectives, strict and exact, we have to remove the affect of the

principles and the accounting concepts in the financial analysis so as to make the financial statements more accurate to reveal the real value of the company.

منهجية الدراسة :

اولاً : مشكلة الدراسة :

إن المبادىء والفروض المحاسبية والتي يعتمد عليها في القياس المحاسبي تؤثر في التحليل المالي باعتبارها الاداة الرئيسية المستخدمة في أساليب التحليل المالي , وهذا التاثير في جانب منه إيجابي من خلال تنظيم اساسيات القياس المحاسبي وفي جانب اخر يعمل على عدم سلامة وواقعية نتائج التحليل المالي مثل استخدام الكلفة التاريخية في القياس.

ثانيا: فرضية الدراسة :

إن تشخيص الاثار السلبية للمباديء والفروض المحاسبية ومن ثم معالجة اثارها يعتبر مهمة ضرورية في الخارج في الخروج بنتائج أكثر موضوعية لعملية التحليل المالي . مثل الكلفة التاريخية واثرها في عدم الافصاح التام الحقيقي عن نتيجة النشاط والمركز المالي .

ثالثاً : هدف و أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى بيان اثر المبادىء والفروض المحاسبية في التحليل المالي ومن ثم اقتراح المعالجات الموضوعية لإزالة هذا التاثير .

رابعاً : حدود الدراسة :

أ – الحدود الموضوعية :محاسبية و إدارة مالية :

ب- الحدود المكانية : منشآت الأعمال بصورة عامة ومن خلال عينة البحث .

ج – الحدود الزمانية : مفتوحة عموماً , ومحددة بعينة البحث لعامي 2007 / 2008 .

خامساً : أسلوب الدراسة :

الاسلوب الوصفي الاستقرائي بالاعتماد على الادبيات الخاصة بالموضوع والقيام بالدراسة التحليلية لعينة الدراسة .

المقدمة :

لقد كانت محصلة التطورات التي حدثت اواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر اثار عديدة في مجمل تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ,وبالقدر الذي عمل على أحداث تفاعلات وتأثيرات متبادلة ما بين مختلف فروع العلوم الانسانية والتي تاثرت بما احدثته الثورة الصناعية والالة من تأثيرات جوهرية في الحياة الاقتصادية , واستمر التقدم والتطور التقني حتى أصبحنا نحيا اليوم في حضارة الثورة التقنية في الاتصالات والبرامجيات والتي انتقلت بالبشرية إلى مجالات اوسع وبقدر ماطرحت من افكار وتسهيلات فانها من جانب آخر قد عقدت الحياة .

واذا ما حاولنا تتبع تطور العلوم الادارية وخصوصاً الادارة العلمية والتي وافق تطورها تطور الحياة الاقتصادية وتعود بداية نضوجها للفترة 1880 -1930 م , فانها هي الاخرى كانت تشكل ثورة أدارية داخل الثورة الصناعية , وساعد على تطورها التقدم الكبير في العلوم الاخرى , وخصوصاً المحاسبة والاساليب الاحصائية والكمية بالشكل الذي يجعلها في موقع افضل لخدمة لوظيفة الادارية .

وفي عالم متطور ومعقد في الوقت ذاته ارتفعت احتياجات الادارة وتفاقمت متطلباتها لترشيد قراراتها الادارية في الوقت المناسب, وكان للادارة المالية الاثر البالغ في هذا المجال, خصوصا بعد ان تغير مفهوم الوظيفة التقليدية للادارة المالية من كونها مجرد وظيفة تختص باجراءات البحث عن مصادر التمويل, الى وظيفة يكون من مهامها الرئيسية اتخاذ القرارات الخاصة في مجال الاستثمار والتخطيط المالي والرقابة المالية, ويعتبر التحليل المالي من الادوات والوسائل المهمة في عمل الادارة المالية, كونه يضع بيد ادارة المنشاة اداة مهمة تساعدها في اتخاذ القرارات الادارية المختلفة.

واذ يعتمد التحليل المالي على مخرجات النظام المحاسبي فان هذا النظام المحاسبي يعتمد في قياسه للنشاط والمركز المالي على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية والتي قد تبعدها عن الموضوعية او الواقعية مما يجعل متخذوا القرار الاداري امام مهمة اخذ الحيطة والحذر في التعامل مع نتائج التحليل المالي, او العمل من قبل ذوي الاختصاص تعديل ادوات التحليل المالي لتجعلها اكثر موضوعية وهذا ما سيتم بحثه في هذه الدراسة.

اولا:- التحليل المالي ... مدخل نظري عام

أ- المفهوم والمعايير :

تشكل الادارة المالية احد اهم الادارات التي تضطلع بمهام ووظائف المنشأة وصولا الى تحقيق اهدافها مع بقية الادارات الاخرى, وهي الوظيفة التي تشمل التنبؤ والتخطيط المالي

واتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل والاستثمار والرقابة المالية (الشماع , 1992 ,3), وتتوسل الادارة المالية بعدد من الوسائل في تحقيق اهدافها ومنها التحليل المالي والذي هو عبارة تفسير العلاقة التي تربط بين مكونات كشف الدخل والميزانية العامة كل على حدة او مابين الاثنين (داود,1984 ,3), وبذلك يعتبر التحليل المالي الخطوة الاولية باتجاه التخطيط المالي, اذ من الضروري جدا الوقوف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المالية والمستقبلية من خلال التعرف على مواقع القوة والضعف في ادائها المالي.

والتحليل المالي يعتمد على مجموعة من الخطوات المهمة التي يجب مراعاتها عند القيام به وهي: (وزارة التخطيط, 1991 ,ص5)

1- التصنيف. اي يجب تصنيف عناصر الحسابات بالشكل الذي يتوافق مع اهداف التحليل المالي ومتطلباته.
2- الترتيب. اذ يجب ان يكون هناك ترتيب معين للارصدة المختلفة في القوائم المالية ليس فقط بالنسبة الى المجموعات وانما ايضا بالنسبة الى العناصر الفرعية.
3- التفصيل. اذ من متطلبات التحليل المالي معرفة مكونات كل رصيد من تلك الارصدة في تفصيل اكثر.
4- التقويم. اذ ان المحلل المالي لايعتمد على القيم الموجودة في القوائم المالية بل يتطلب الامر اعادة التقويم للتاكد من سلامتها, مثل فحص المخزون والتاكد من عدم وجود جزء تالف فيه وان المخزون يتصف بالسلامة.

اما عن اساليب التحليل المالي تقسم الى :

1-تحليل عمودي:

ويقوم على دراسة التوزيع النسبي والوقوف على الاهمية النسبية لمكونات مجموعة من العناصر مثل الاهمية النسبية لتوزيع الموجودات المتداولة.

2-تحليل افقي:

وهو تحليل الاتجاهات والذي يوضح حجم ونوع التغير الذي يطرا على عنصر معين او مجموعة من العناصر خلال فترة معينة او عدة فترات زمنية, مثل علاقة الموجودات المتداولة مع المطلوبات المتداولة او الربح مع المبيعات.

وحتى يكون تفسير النتائج سليم وموضوعي يجب الركون الى مجموعة من المعايير التي يمكن الرجوع اليها في تفسير النتائج التي تم الحصول عليها في عملية التحليل المالي وهذه المعايير: (الشماع, 1992, 92) (Brewer,2007,p.593).

1-المعايير التاريخيةHistorical standards :

وهذه المعايير مرجعها المنشأة ذاتها, اذ يمكن الرجوع الى سلسلة زمنية مناسبة من استنباط معايير قيم من خلالها مقارنة النتائج المتحققة وتقويم الاداء.

2-المعايير المطلقة: Absolute standards:

وهذه تعني وجود خاصية تاخذ شكل قيمة ثابتة لنسب مشتركة بين جميع المنشات, ورغم ان الفكر الاداري المالي لايقبل وجود قيم مطلقة لان ظروف كل منشأة والمحيط الذي تعمل فية لاتجعل من هذه المعايير اسس يمكن الاعتماد عليها بصورة مطلقة, ومن امثالها نسبة التداول والتي تكون 2 :1 .

3- المعايير الصناعية: Industry standards:

وهذه المعايير مستمدة من معدل قد يمثل متوسط او منوال او وسيط لمجموعة من المنشات العاملة في قطاع معين تنتمي اليه المنشاةكان يوجدهنالك معيار للمنشآت العاملة في صناعة السمنت او السيارت وغيرها.

4-المعايير المستهدفة Target standards:

وهذه المعايير تقوم المنشاة بوصفها وتمثل نسب تستهدف من خلالها التوصل بوضعها اليها في فترة زمنية قادمة, وان مقارنة النتائج المتحققة فعلا ومقارنتها مع هذه المعايير من الممكن ان تحدد من خلالها المنشاة الانحرافات وتقوم بدراسة اسبابها وتضع الحلول المناسبة لها.

ب- اهداف وادوات التحليل المالي:

ان تفسير مخرجات النظام المحاسبي ومحاولة التوصل الى العلائق التي عملت على تحديد نتيجة النشاط والمركز المالي في فترة زمنية معينة, يهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف والغايات اهمها: (الزعبي, 167,2000) (وزارة التخطيط, 1991, 6)

1- تحديد القيمة السوقية للمنشاة.
2- تحديد القدرة الائتمانية للمنشاة ومدى تمكنها من الايفاء بالتزاماتها.
3- المساعدة في اتخاذ القرارت الاستثمارية.
4- قياس سيولة المنشاة.
5- تحديد درجة المخاطر المحيطة بعمل المنشاة.
6- قياس كفاءة اداء المنشاة.

7- خلق الوعي باهمية البيانات والمؤشرات المالية.

وتساعد ادوات التحليل المالي في الحكم على ظاهرة معينة, ولكنها لاتصدر احكاما على هذه الظاهرة, بقدر ماتكون الخبرة الكافية والتاهيل العلمي العالي والتاهيل العملي الواسع كفيل باصدار الحكم الموضوعي وهذا يمهد لاتخاذ القرار الاداري المناسب (الزعبي, مصدر سابق,179).

وادوات التحليل المالي عديدة ومتنوعة وهي تستند اساسا الى مخرجات النظام المحاسبي وما تقدمه من قوائم مالية تخص نتيجة النشاط والمركز المالي, اضافة الى بقية البيانات المحاسبية, واهم الادوات الخاصة بالتحليل المالي هي :

1-النسب المالية.

2-تحليل التعادل.

3-تحليل الرفع والذي يشمل:

أ-تحليل الرفع التشغيلي.

ب-تحليل الرفع المالي.

ج-التحليل المختلط.

فان النسب المالية تعبر عن مجموعة من العلائق مابين مكونات وعناصر ماتحتويه قائمة الدخل والمركز المالي كل على حدة, او العلاقة الموجودة بينهما والمترابطة بشكل موضوعي, تعكس نتيجة النشاط وما حققته الشركة خلال فترة معينة, في حين ان تحليل التعادل يعبر عن العلاقة بين الربح والتكاليف ومتغيرات حجم النشاط وهو يقيس النقطة التي تتعادل بها التكاليف مع الايرادات بحيث لاتحقق الشركة لا ربح او خسارة وهذه تعتبر من ادوات التخطيط المالي قصير الاجل تساعد ادارة الشركة في التخطيط لقراراتها المستقبلية في التسعير ومراقبة التكاليف في حين يعني تحليل الرفع الى قياس اي تغيير صغير من الناحية النسبية, في المبيعات وبيان اثره في حصول تغيير في الارباح.

ثانيا:- الفروض والمبادئ المحاسبية

ان اي حقل معرفي من حقول المعرفة المختلفة يستند الى مجموعة من الفروض والمبادئ, والتي تمثل المرتكز الاساس الذي يرتكز عليه في اثبات طروحاته ومعالجة الظواهر والبيانات الخاصة به, والفروض تمثل المسلمات الفكرية التي يعتمد عليها العلم, وبناءا عليها يتم التوصل الى المبادئ العلمية, والتي تشكل بدورها احكام عامة تعتمد للاختيار فيما بين بدائل التطبيق العملي, اي انها تمثل القاعدة التي يتم الاحتكام عليها لحسم اي خلاف قد ينشا في حقل المعرفة هذا وذاك.

أ-الفروض المحاسبية

والفروض المحاسبية حالها حال بقية الفروض تشكل المنطلق الاساس في اثبات المبادئ المحاسبية العامة كونها صحيحة ولاتحتاج الى اثبات لانها مرت بمرحلة الملاحظة والاستنتاج والاختبار.

ويتطلب الامر في الفروض المحاسبية ان تتوفر بها مجموعة من الشروط هي: (حنان,329,2006)

1- ان تكون قليلة العدد قدر الامكان, وان لاتضع الباحث في موقع يجعله يركن الى عملية الاستدلال المنطقي كونها مسلمات اتفق عليها.
2- ان يتمتع كل فرض بدرجة عالية من الاستقلالية عن الفروض الاخرى.
3- ان لايتعارض فرض محاسبي مع فرض اخر والا سنواجه بالضرورة مبادئ محاسبية هي الاخرى غير متناسقة.

واهم الفروض التي يعتمدها الفكر المحاسبي هي:

1- فرض الوحدة المحاسبية.
2- فرض استمرارية الوحدة المحاسبية.
3- فرض الدورية.
4- فرض وحدة القياس النقدي.

ويقوم فرض الوحدة المحاسبية على اعتبار الوحدة الاقتصادية ذات شخصية تتمتع بالاستقلال التام عن شخص مالكيها, وقد عزز هذا الفرص مفهوم الشخصية المعنوية للوحدات الاقتصادية وخصوصا بعد انتشار الشركات المساهمة, وهذا الفرض ضروري جدا لاعداد وتطبيق النظام المحاسبي في الوحدات الاقتصادية, لان العمليات المالية التي تحدث بها لاتنسحب على اصحابها, وان حقوق اصحاب الوحدة الاقتصادية لا تتعدى حقهم في الارباح المتحققة والقابلة للتوزيع.

ويرتبط فرض الاستمرارية بصلة قوية مع الفرض السابق الشخصية المعنوية والتي تبتعد عن الحياة الطبيعية للمالكين, اذ تبقى الوحدة المحاسبية مستمرة في مزاولة نشاطها الاعتيادي (طالما لاتوجد هناك في المستقبل المنظور نية للتصفية), ووفقا لهذا المفهوم يتم اعداد نتيجة النشاط والمركز المالي. ومثل هذا الفهم يتطلب تقسيم موجودات الوحدة الاقتصادية الى متداولة وطويلة الاجل وكذلك الحال مع التزاماتها, وهذا ما يبرر الركون الى تطبيق مبدا الكلفة التاريخية لقياس الموجودات, اضافى الى تقسيم حياة الوحدة الى سنين (الكعبي,67,2003).

رغم ان هناك اجماع في الفكر المحاسبي للقبول بفرض الاستمرارية الا ان هذا الفرض لايمنع من القبول بتقسيم حياة الوحدة الى فترات زمنية (سنة تقويمية) بهدف قياس نتيجة

النشاط والمركز المالي وبصورة دورية, اذ لايمكن الانتظار الى انتهاء اجل الوحدة الاقتصادية للوصول الى هذا الهدف, ولكن لها جانب اخر فان فرض الدورية يجد نفسه يقف في الند بالموضوعية الابعد انتهاء عمر الوحدة الاقتصادية وتصفيتها, وان هذا التقسيم جاء بصورة غير موضوعية, اضافة الى تعارضه مع الملائمة, لان درجة الملائمة في البيانات والمعلومات تكون عالية كلما قدمت في الوقت المناسب وليس الانتظار لفترة لاحقة (حنان, 2003,) 356-355 .

ويعتبر القياس في اي جانب معرفي حالة لاظهار العلاقات القائمة بين خصائص الاحداث او القضايا التي يتطلب الامر معه وضعها تحت القياس, وليس مجرد عملية للتعبير الكمي عن حالة معينة, وهذا الأمر يتطلب الاتفاق على اختيار وحدة قياس ملائمة يتفق عليها الجميع, ويفترض الفكر المحاسبي هنا النقود هي الاساس والقاسم المشترك لقياس النشاط المالي في الوحدات المحاسبية, وفي هذا المجال تبرز مشكلة الاحداث او العمليات غير المالية والتي لايمكن قياسها بصورة دقيقة بالنقود, وكذلك التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود عبر الزمن وبالتالي اثرها السلبي في دقة وموضوعية القوائم المالية.

ب-المبادئ المحاسبية

اما عن المبادئ المحاسبية فانها تمثل قانون عام او قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل, ويمثل ارض صلبة للسلوك او التطبيق العملي والمهني.

واهم المبادئ المحاسبية الرئيسة هي:

1- مبدأ الكلفة التاريخية

حيث يقوم مبدا الكلفة التاريخية على اساس تسجيل الموجودات بالسعر الذي تمت حيازتها به وقت الاقتناء, ومن ثم توزيع هذه الكلفة على عدد سنوات الاستفادة منها, بغض النظر عن التقلبات السعرية التي شهدها السوق, ويطبق مبدا الكلفة التاريخية كذلك على الالتزامات وذلك لان سبب نشوء الالتزام هو الحصول على الموجودات, وبما أن هذه الموجودات يتم الحصول عليها بالكلفة التاريخية فان ذلك ينسحب على تسجيل ذلك الالتزام بالكلفة التاريخية.

2- مبدا تحقق الايرادات

ان الربح المحاسبي يتم قياسه بالفرق بين الايرادات والمصروفات خلال فترة زمنية معينة, والمبدا المهم هنا هو تحديد توقيف الاعتراف بالايراد Timing of Revenue Recognition وتحقق الايراد يتم تحديده على اساس الاستحقاق وهذا يتوقف على تحقق شرطين اساسيين هما: (العادلي واخرون,780,1986)

1- اكتمال عملية اكتساب الايراد.

2- اتمام عملية تبادلية بين المنشاة والاطراف الأخرى تعطي دليلا على امكانية تحصيل الايراد نقدا.

ويختلف تطبيق هذا المبدا حسب طبيعة عمل المنشاة كونها صناعية ام تجارية, مع ان القاعدة المحاسبية التقليدية هي الاعتراف بالايراد كاملا عند اتمام عملية البيع والتسليم, اي عند حدوث تبادل فعلي مابين المنشاة والغير, وهذه ليست الحالة الوحيدة اذ هناك امثلة لتطبيقات محاسبية لتحقق الايراد لنقاط زمنية لاحقة او لسابقة لنقطة البيع والتسلم هي:

1- تحقق الايراد اثناء العملية الانتاجية.
2- تحقق الايراد في لحظة انتهاء عملية الانتاج.
3- تحقق الايراد عند استلام النقدية.

3-مبدا مقابلة الايرادات مع المصروفات

اما مبدا مقابلة الايرادات مع المصروفات, فهذا يعني عدم الاعتراف بالمصروفات مالم يتم تحقق الايرادات منها خلال فترة زمنية معينة, وهنا تبرز اهمية تحديد الايرادات التي تحققت خلال الفترة وتم الاعتراف بها استنادا الى مبدا تحقق الايراد وذلك بصورة مستقلة عن تحديد المصروفات للفترة المالية ذاتها, ووفق ذلك يتم تحديد مصروفات الفترة استنادا الى تحديد الايرادات تطبيقا لمبدا المقابلة (الكعبي, مصدر سابق,76).

ومع انه يمكن ايجاد علاقة بين استنفاذ الموجودات وبين تحقق الايرادات في بعض الحالات, غير انه نجد صعوبة دون الاعتماد على التقدير لاقامة هذه العلاقة, ومن القواعد التي يستند اليها في هذا المجال:

أ- العلاقة السببية بين الايرادات والمصروفات.
ب-توزيع التكاليف بين الفترات الزمنية بطريقة منسقة ومنطقية.
ج- الاعتراف بالمصروف فورا عند انفاقه.

4-مبدأ الافصاح الشامل

اما بالنسبة الى مبدا الافصاح الشامل او الكامل فهو يقوم على ضرورة بيان كافة المعلومات الملائمة والمؤثرة في تحديد نتيجة النشاط والمركز المالي, وان كان ذلك المبدا لايعني بطبيعة الحال ضرورة الأفصاح عن دقائق وتفاصيل البيانات والمعلومات تحقيقا لمبدا النسبية والذي يميز الاهمية النسبية للمعلومات وحسب التقدير الشخصي للمحاسب في تقدير الاهمية النسبية للمعلومات, وقد ساعد ظهور وتطور الشركات المساهمة الى تطوير هذا المبدا من خلال الزامها نشر قوائمها المالية دوريا وتزداد هذه الاهمية مع زيادة حاجة

هذه الشركات المساهمة الى التمويل عن طريق اسواق الاموال, اذ يعتبر الافصاح اساس لتاسيس وادارة سوق المال الكفوء والفعال.

وهناك ثلاث وسائل للافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية هي :

أ- ان تظهر كجزء من مكونات القوائم المالية, ومثل هذه الاشارة الى قيمة الاستثمارات قصيرة الاجل يشار الى عبارة الكلفة او السعر السوق ايهما اقل.

ب- تظهر كملاحظة ارشادية مرفقة بالقوائم المالية وهذه تعد جزءا مكملا لها.

ت- يمكن ان تظهر كمعلومات اضافية اخرى لغرض بيانات مستخرجة لاسس محاسبية أخرى لا تتماشى مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ثالثاً : حدود استخدامات أدوات التحليل المالي

أن الاسس والقواعد التي تستند عليها وظيفة التحليل المالي هي مخرجات النظام المحاسبي بصورة عامة , والتي تمثل في قائمة نتيجة والمركزالنشاط المالي , وهذه المخرجات هي الاخرى معدة وفق الفروض والميادىء المحاسبية المتعارف عليها والتي اتفق الفكر لمحاسبي الانساني واجمع على الاخذ بها والسير بما جاءت به , رغم وجود العديد من المحددات والتحفظات التي تثار حولها , وهذه الاخيرة وجدت انعكاساتها هي الاخرى في نتائج التحليل المالي واثرت فيها بشكل أو بآخر , ومن هذه المحددات يمكن تشخيص الاتي : (مطر 2006 , 77 – 78) (الحسني , 1998 , 523 – 524) (حنان , 2005 ,صفحات متفرقة)

1 – أن المبادىء والفروض المحاسبية تعكس اثارها على مخرجات النظام المحاسبي مايمكن أن تعرف (بسمة التحكمية Arbitrariness) , وهذا مايفقدها صفة الموضوعية,وهذا المحدد يجد اثارة في العديد من الحالات منها :

أ- فرض القياس النقدي والذي يتحدد حتما بالبيانات الخاصة بالانشطة التي يمكن قياسها بصورة نقدية, في حين هناك العديد من الانشطة غير القابلة للقياس النقديوالتي تؤثر في نتيجة النشاط والمركز المالي لاتعكسها القوائم المالية, مما يضعف وظيفة تقويم الاداء والتحليل المالي,وهذه الملاحظة انتبه لها الفكر المحاسبي, واهمية الاخذ بنظر الاعتبار الانشطة الوصفية والتحليل. والتبؤ للمعلومات غير المالية فكان ان ظهرت محاسبة الموارد البشريةوالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عن الابحاث والتطوير وغيرها.

ب- ويفقد فرض ثبات وحدة النقد البيانات المحاسبية صفة الموضوعية وذلك للارتفاعات المستمرة في الاسعار ويضعف نتائج التحليل المالي وخصوصا في حالة الاقتصادات التي تعاني من موجات تضخمية كبيرة, وهذا ما دفع الفكر المحاسبي الى التصدي لهذه

الحالة واثرها في البيانات المحاسبية مع مبدا محاسبي اخر مهم هو مبدا الكلفة التاريخية Historical cost principle(Edmonds,2007,p.668) والذي يؤدي الى قياس غير سليم لنتيجة النشاط من خلال دمج النشاط التشغيلي ودخله مع مكاسب الحيازة التي سبق وان تحققت في الدورة الحالية او دورات سابقة, اضافة الى كونه يعتمد على فرض وحدة قياس نقدية اسمية ثابتة لاتاخد بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية العامة للنقود, وهو بالتالي يؤدي الى تحقق ارباحا صورية في اوقات التضخم وبالتالي يشوه البيانات المحاسبية وما يتم اعتماده عليها من قرارات مختلفة او وظيفة التحليل المالي, وقد دفع الفكر المحاسبي وطور اساليب للحد من اثر هذا المبدا من خلال محاسبة التضخم, وفي العراق صدرت عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية القاعدة رقم(8) في محاولة للتخفيف من اثر تغيرات الاسعار في مخرجات النظم المحاسبية, غير ان واقع الحال لم يشهد تطبيق هذه القاعدة من ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر. اضافة لذلك نجد ان هناك حالات محددة للخروج عن هذا المبدا مثل تقويم حساب المدنيون في قائمة المركز المالي والذي يظهر حسب صافي القيمة المتوقع تحصيلها بعد اتمام صفقة البيع, وكذلك الحال مع حساب اوراق القبض, والتي تظهر وفق قيمتها الحالية, ويشكل تقويم المخزون خروجا عن الكلفة التاريخية حيث يظهر بصورة عامة وفق قاعدة الكلفة او السوق ايهما اقل انطلاقا من مبدا الحيطة والحذر, اضافة الى طرق تقويم المخزون المختلفة. (Wild and Chiappetta, 2007, p.560-561) لذا فان هذا المبدا تؤثر في التحليل المالي من واقع ان النسب المالية التي تربط بين الحسابات الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية العامة سوف تفتقد الى سمة التجانس والتوافق مما يبعدها عن صفتي الموضوعية والمصداقية خصوصا في حالة الاقتصادات التي تعاني من حالة التضخم.

2- ان النظام المحاسبي وهو بصدد قياس نتيجة النشاط والمركز المالي يستخدم من اساليب القياس والتي تؤدي الى التاثير في نتيجة هذا القياس باختلاف السلوب, ومثال ذلك طرق تقويم المخزون والاندثار, وهذا يؤثر في النسب المالية ودرجة مقارنتها من منشاةالى اخرى او حتى المنشاة الواحدة خلال فترات زمنية مختلفة فيما اذا تغير اساس القياس.

3-ان الاساس الجوهري الذي تعتمده النسب المالية هو البيانات المحاسبية في لحظة تاريخية معينة من الزمن, وهذه حتما سوف تتغير في لحظة زمنية قصيرة لاحقة, لذا فان الركون لاعتماد هذه النسب وسيلة وحيدة ومحاولة استغلالها مستقبلا امر يحتاج الى اعادة النظر وتعديلها بشكل او باخر, لذا فان الاتجاه الحديث في التحليل المالي قد ابتعد الى حد كبير على النسب المالية, وذلك لحساب ما يعرف بمقاييس المعلومات Information measures .

اضافة لذلك فان التحليل المالي يكون في لحظة سكون افتراضية لاتحدث في حياة المنشاة بقدر ما تحكم ظروف واعتبارات معينة في فرضها وتؤدي لاستخدامها خلال فترة معينة لاتؤشر لما يحدث في فترة زمنية مستقبلية لاحقة.

4- ان النسب والمعايير الصناعية والتي تعتمد لمنشات ذات كفاءة انتاجية عالية الاداء, لاينبغي اعتمادها ومحاولة اسقاطها واعمامها على منشات اخرى, خصوصا الحديثة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار اختلاف ظروف ومحددات عمل هذه المنشات عن تلك.

5- ان بعض النسب المعتمدة لاتعكس علاقة سببية بين مفرداتها, ذات دلالة منطقية وموضوعية, مثل نسبة المصاريف الى الاحتياطيات, مما يتطلب معه الامر الدراسة والفحص الدقيق لهذه النسب قبل اختيارها والاعتماد عليها, مع النظر ليس الى نتيجة هذه النسب وانما في دلالة هذه النسب وما تعكسه من نتائج.

6-هناك مجموعة من البيانات والمعلومات التي تؤثر في القياس المحاسبي ولاتظهرهاالقوائم المالية, وهذه يمكن وصفها بالمعلومات الوضعية Qualitative ويتطلب الامرمن المحلل المالي النظر اليها والاخذ بها, كونها تشكل احد المؤثرات في النشاط, ومنها سمعة المنشاة بصورة عامة واداراتها العليا,ونظام الحوافز التشجيعية ومستوى مهارةالعاملين وسمعة انتاج المنشاة في السوق وغيرها.

7- ان قسم من النسب المعيارية المعتمدة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة لاتقوم على اساس متين بالشكل الذي يجعلها توافق جميع المنشات, اضافة الى اثر مكوناتهاالتفصيلية و التي تؤثر في نتيجة ما يتم التوصل اليها. لان التحليل المالي الفعال لايعني فقط تفهم وتفسير كل نسبة مالية بصورة منفردة او مجردة عن تفاصيل مكوناتها, بقدر ما يتطلب الامر التفسير والتفهم العميق للعلاقات التبادلية والمتداخلة Interrelations ships بين هذه النسب والمؤشرات المالية, وهذا يتوقف على خبرة وكفاءة المحلل المالي ومدى قدرته على تفهم واقع عمل المنشاة وطبيعة البيئة التي تعمل بها (هيجرو ماتولتش, 1988,695). (Kolb & Rodriguez, 1992, 48)

8- وحيث الايراد يعتبر احد العناصر المهمة في نشاط اي منشاة للاعمال, وبالتالي يدخل في العديد من النسب المالية سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة, لذا فان مبداتحقق الايرادات Revenues realization principle يعتبر احد اهم المواضيع المثيرة للجدل في الفكر المحاسبي, وهناك العديد من الاسس المطروحة في هذا المجال لتحقق الايراد منها تحققه اثناء انتاج السلعة او الخدمة, او عند الانتهاء من عملية الانتاج, او عند استلام وتحصيل النقدية الناتجة من عملية البيع وذلك لاحتمال حدوث حالة عدم التحصيل, ومثل هذه الحالة يجب النظر اليها عند اجراء عملية التحليل المالي. (كام, 2000 , 351).

رابعا:- الجانب التطبيقي

بهدف توضيح اثر المبادئ والفروض المحاسبية ووفق الفهم الموضوعي الذي سبق عرضه حيث انها تؤثر في مخرجات النظام المحاسبي, والتي تعتبر القواعد الاساسية لعملية التحليل المالي, لذا سيتم عكس هذه الحالة على بيانات شركتين عامتين هما :

1- الشركة العامة لتجارة السيارت والمكائن.
2- الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية.

وسيتم استخدام الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سياق التحليل ووفق الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك 1993 = 100%

السنـــة	الرقم القياسي العام
2003	6944
2004	8816
2005	12074
2006	18501
2007	24206
2008	24851

المصدر :الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

والاتي بعض النسب المختارة لبيان اثرها وفاعليتها مع المبادىء المحاسبية :

1 . نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

بالنسبة إلى الشركة العامة للزيوت النباتية [24].

[24] استخدام بيانات عام 2007 والبالغ مليون دينار

$$\text{قبل التعديل كانت} = \frac{4137}{19484} = 0.212$$

$$\text{بعد التعديل وادخال اثر التضخم عليها} = \frac{4819}{19484} = 0.247$$ [25].

الشركة العامة لتجارة المكائن و السيارات [26]

$$\text{قبل التعديل كانت} = \frac{803592}{768332} = 1.045$$

$$\text{بعد التعديل} = \frac{803625}{768332} = 1.046$$

بصفة عامة فأن نسبة التداول في كلا الشركتين كانت متدنية ودون المعيار العلمي لهذه النسبة 1:2 خصوصاً في الشركة العامة للزيوت النباتية إذ كانت 0.212 وسبب ذلك كون أن حساب الدائنون يشكل نسبة كبيرة من مطلوبات الشركتين .

وحين معالجة حساب المخزون مع الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك نجد أن هاتين النسبتين قد شهدت أرتفاعاً ملحوظاً قياساً عن السنة السابقة , ويبدو هذا التاثير أكبر في حالة النسب التي تدخل في مكوناتها الموجودات الثابتة والتي مضى زمن طويل على اقتنائها , وذلك بسبب ان البيانات ناتجة عن النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق والذي اساسه النظام الحاسبي العام مقاسة ومعتمدة على مبدأ الكلفة التاريخية والذي لا يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الحاصلة في القيمة الشرائية للنقود, ذلك لان النسب المالية مشتقة من اداء الشركة

---

[25] تم اعتبار سنة 2003 اساس وعدلت الاقيام حسب تطور الرقم القياسي العام .

[26] استخدام بيانات عام 2008 والمبالغ مليون دينار

في لحظة معينة من الزمن تم اعداد القوائم المالية فيها , ووفق هذا الاعتبار يتطلب الامر اخذ الحقيقة الديناميكية لنشاط الشركة وكون نشاطها نشاطا مستمرا , لذا يكون من الصعوبة بمكان على هذه النسب للتنبوء بالاتجاهات المستقبلية لانشطة الشركة , ومثل هذا الفهم يقلل من اهمية الاعتماد على النسب المالية في التحليل المالي , على حساب ما يعرف مقاييس المعلومات Information measures .

3- دوران مجموع الموجودات المتداولة = إيراد المبيعات / الموجودات المتداولة

الشركة العامة للزيوت النباتية :

قبل التعديل = 17557 / 4137 = 4.2 مرة .

بعد التعديل = 22970 / 4819 = 4.7 مرة .

الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن :

قبل التعديل = 37010 / 803592 = 0.046 مرة .

بعد التعديل = 37996 / 803625 = 0.047 مرة .

وحيث ان النسبة جيدة في الشركة العامة للزيوت النباتية وكانت 4.2 مرة فانها بعد التعديل ارتفعت إلى 4.7 مرة , وكانت النسبة متدنية في الشركة العامة لتجارة السيارات و المكائن 0.046وهذا يؤشر إلى ضعف مساهمة مبيعات الشركة , فانها قد شهدت تحسناً طفيفا بعد التعديل لتصل إلى 0.047 مرة , وقد يبدو اثر ذلك بصورة اعمق في حالات اخرى .

$$\text{3- معدل دوران المدينون} = \frac{\text{ايراد المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينون}}$$

$$\text{الشركة العامة للزيوت النباتية} = \frac{17557}{12533} = 1.4 \text{ مرة}$$

$$\text{الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن} = \frac{37010}{82007} = 0.45 \text{ مرة}$$

وبعد التعديل تكون النتائج :

$$\text{الشركة العامة للزيوت النباتية} = \frac{22970}{25126} = 0.9 \text{ مرة}$$

$$\text{الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن} = \frac{37996}{110154} = 0.345 \text{ مرة}$$

ووفق مؤشر دوران المدينون فإن فترة التحصيل في كل من الشركتين سوف تتاثر هي الاخرى وكالاتي :

جدول رقم (2)

فترة التحصيل في الشركتين

الشركـة	فترة التحصيل (يوم)	
	قبل التعديل	بعد التعديل
إلزيوت النباتية	257	400
تجارة السيارات والمكائن	800	1043

المصدر : اعداد الباحث .

من ذلك نرى مدى عدم واقعية وموضوعية نتائج التحليل المالي والتي تعتمد اساسا على مخرجات النظام المحاسبي المقاسة بالكلفة التاريخية وكيف ان فترة التحصيل قد ارتفعت من 257 يوم قبل التعديل في الشركة العامة للزيوت النباتية إلى 400 يوم , وفي الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن ارتفعت من 800 يوم إلى 1043.

ومن جانب اخر فان العديد من طرق واساليب القياس المحاسبي المختلفة تؤثر في نتائج مخرجات النظام المحاسبي فيما أذا ما تم اتباع طريقة عن اخرى ومثال ذلك طرق تقويم المخزون والتي تؤثر في كلفة المخزون اولا ومن ثم على نتيجة النشاط مما تعمل في التأثير في نتيجة النشاط من طريقة عن أخرى , مع ملاحظة وجود مخزون يعود إلى سنوات عديدة سابقة يعمل على عدم موضوعية القياس .

وحيث ان مبدأ الاعتراف بالايراد يعتبر من المبادىء المحاسبية المهمة وان ظهوره في القوائم المالية حسب النظرة المحاسبية والتي تعتمد على الايراد المتحقق فعلاً والكلفة التاريخية , فأنها تختلف عن النظرة الاقتصادية للأيراد , لذا فأن ما تحويه مخرجات النظام المحاسبي من ارقام لاتعبر بصورة سليمة عن الوضع الحقيقي للفترة المقاسة بها , وعلى هذا الاساس فأن أيراد النشاط الجاري في الشركة العامة لتجارة السيارات بلغ 11958 مليون دينار ولو تم الاخذ بالحساب الاقتصادي فأن الامر يتطلب اضافة مبلغ 84 مليون دينار والذي كان لصالح الشركة عام 2007 .

خامساً : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1- ان مجموعة المبادىء والفروض المحاسبية التي يعتمد عليها القياس المحاسبي تؤثر بالضرورة على نتيجة هذا القياس وتحد من موضوعيته.
2- ان ادوات التحليل المالي التي تعتمد اساسا على مخرجات النظام المحاسبي سوف تتأثر هي الاخرى بما جاء من محددات في القياس المحاسبي, ممايتطلب معه الامر اخذ ذلك بنظر الاعتبار.
3- اظهرت نتائج الدراسة التطبيقية اثر المبادىء والفروض المحاسبية في عينة الدراسة.

ثانياً :التوصيات

1- ان يتم تعديل عناصر الحسابات الظاهرة في القوائم المالية بالشكل الذي يجعلها اكثر موضوعية وباحد الطرق المحاسبية المتعارف عليها مثل القيمة الجارية.

2- تطوير مناهج الادارة المالية والتحليل المالي في الوسط الجامعي بحيث تأخذ بنظر الاعتبار التوافق بين المفهوم المحاسبي والاقتصادي لقيمة الشركة.
3- اغناء تقارير ديوان الرقابة المالية وان تتضمن مؤشرات ونسب مالية مختلفة.
4- اقامة دورات تخصصية للعاملين في دوائر الدولة لتطوير مهاراتهم في التحليل المالي من قبل الجامعات وديوان الرقابة المالية.
5- تعميق الدراسات والبحوث بأهمية ادوات التحليل المالي والحد من العوامل التي تؤثر في موضوعيتها .

المصـــادر :

اولا : الوثائق الرسمية :

ديوان الرقابة المالية , الحسابات الختامية والميزانية العامة للشركة العامة للزيوت النباتية عام 2007 ,والشركة العامة لتجارة المكائن 2008 .

ثانيا : الكتب العربية :

1- الزعبي, هيثم محمد الزعبي, الادارة والتحليل لمالي, دار الفكر للطباعة والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, 2000 م / 1421هـ.
2- حنان, د. رضوان جلدة, النموذج المحاسبي المعاصر, دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان, 2006.
3- كام, فيرون, ترجمة رياض العبد الله, نظرية محاسبية, 2000.
4- الكعبي, جبار محمد علي, فصول من نظرية محاسبية, بغداد 1423هـ / م.2003
5- مطر, د.محمد, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتمائي, الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية, عمان, .2006
6- الشماع, خليل محمد حسن, الادارة المالية, بغداد, 1992.
7- ماتولوتش, سيرج وهيجر, ليستر, المحاسبة الادارية, ترجمة احمد حامد حجاج, دار المريخ للنشر, هـ 1408 / 1988م.

ثالثا : الدراســات :

1- داود, خضر ياسين, التحليل المالي دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للغزل والنسيج العراقية, دراسة مقدمة لنيل درجة دبلوم عال مراقبة الحسابات, جامعة بغداد, كلية الادارة والاقتصاد 1984.
2- وزارة التخطيط, دور التحليل المالي في عمليات التخطيط والرقابة الادارية, .1991

رابعا : المراجع الاجنبية:

1- Brewer. Peter C & Other, Introduction to managerial accounting, Mc Graw-Hill, Irwin, 2007.
2- Gharles, Gibosn, H, Financial reporting analysis, south-western college publishing, 2001.
3- Edmonds. Thomas P., Fundamental financial concepts, Mc Graw- Hill, Irwin, 2007.
4- John, Wild. J. and Leopld, Bernstein A, Financial statement analysis, mc Graw-HILL, 2001.
5- Kolb, Rebert. W and Rodriguez, Ricardo J, Financial management, D.C. Heath and company, 1992.
6- Kieso, Donald E., and Weygandt, Jerry. J, Intermediate accounting.
7- Peter, Bergevin M, Financial statement analysis, an integrated a proach, prentice-hall Inc, 2002.
8- Wild, John and Chiappetta, Financial and managerial accounting information for decisions, Mc Graw-Hill, Iron, 2007.